آثار وانعكاسات سياسات الدعم الحكومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د.قاشي خالد د.قاشي يوسف
جامعة البليدة 02- جامعة البويرة

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية انعكاسات وآثار سياسات الدعم التي توفرها الحكومة الجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم تناول أهم الهيئات المكرّسة لترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال ما توفره من مساعدة مالية أو فنية للشباب المقبل على الإستثمار من خلال إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، فمن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا أنه رغم سياسات الدعم الكبيرة التي توليها الحكومة من خلال الهيئات المكرسة لذلك وما توفره من حوافز مالية و جبائية ومساعدة فنية إلا أن ذلك لم يسهم بشكل كبير في زيادة انتشار وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث العدد أو من حيث التوزيع الجغرافي على مناطق الوطن.

الكلمات الدالة: سياسة الدعم، المؤسسة، حوافز، مؤسسة صغيرة ومتوسطة، الجزائر.

Abstract

This paper deals with the implications and effects of support policies offered by the Algerian government on small and medium enterprises, as they are eating the most important devoted to the promotion and development of this type of institutional bodies, and through the availability of financial assistance or technical next Youth on investment through the establishment of a small institution or medium, it is through this paper we reached that, despite the large support policies given by the government through the bodies dedicated to this and what they provide financial incentives and fiscal technical assistance but that did not significantly contribute to the further spread and development of small and medium enterprises, both in terms of numbers or In terms of geographic distribution to home areas.

Key words: policy support, institution, incentives, small and medium enterprise, Algeria.

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا ومهما في مختلف اقتصاديات العالم، فهي تمثل نحو 08% إلى 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، ونظرا لما تسهم به في تحقيق التنمية الإقتصادية في مختلف دول العالم جاء الإهتمام بها ومحاولة توفير الجو المناسب لها من أجل تطورها وزيادة انتشارها، والجزائر على غرار باقي دول العالم ومن أجل تحقيق التنمية الإقتصادية وتماشيا مع التوجهات العالمية نحو تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتوان في توفير الجو المناسب لنمو وتطور هذا النوع من المؤسسات، فلقد حاولت منذ حقبة نهاية التسعينات من القرن الماضي تهيئة المناخ من أجل تطور هذه المؤسسات، ففي هذا الإطار تم تكريس وإيجاد العديد من الهيئات التي تسهر على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور وزيادة الإنتشار، كما أن هذه الهيئات وفرت العديد من أنواع المساعدة سواء منها المالية المتمثلة في الحوافز الجبائية والمالية، أو الفنية المتمثلة في المرافقة وتقديم الإستشارة إلى أصحاب هذه المؤسسات، لهذا جاءت هذه الورقة البحثية لتحاول أن تبحث في آثار وانعكاسات سياسات الدعم الحكومية الجزائرية على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكإجابة أولية عن إشكالية هذا البحث نرى أن الفرضية التي ننطلق منها في معالجة هذه الإشكالية هي أن الدولة الجزائرية أوجدت العديد من الهيئات والهياكل من أجل تقديم المساعدة بمختلف أنواعها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي انعكست إيجابا على تطوير وزيادة هذا النوع من المؤسسات.

آثار وانعكاسات سياسات الدعم الحكومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية عرض أهم الهيئات التي أوجدتها السلطات الجزائرية من أن تُسهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعب دورها في تحقيق التنمية، كما نهدف إلى عرض أهم المزايا التي توفرها هذه الهيئات وأثرها على توسع وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي في أجزاء كبيرة من هذه الورقة البحثية، إضافة إلى المنهج التحليلي في بعض العناصر من هذا البحث.

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية المطروحة أعلاه، واختبار مدى صدق الفرضية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

المحور الثاني: آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

في هذا المحور سوف نحاول أن نتطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات وما يفرقها عن الأنواع الأخرى من المؤسسات، كما نتطرق في هذا المحور إلى أهمية هذا النوع من المؤسسات والتي جعلت الدول تلجأ إلى الإهتمام بها ومحاولة تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب قطاع المؤسسات الكبيرة.

أولا- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ما يمكن أن ننطلق منه في إعطائنا مفهوما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو انه لا يوجد هناك تعريف مانع جامع بين الكتاب والمختصين في إعطاء تعريف واحد موحد لهذا النوع من المؤسسات، فإعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتريه الكثير من الصعوبات التي ترتبط بعوامل اقتصادية أو تقنية أو حتى سياسية[1]. فالعوامل الإقتصادية ترتبط باختلاف مستويات النمو بين مختلف الدول وكذا اختلاف تنوع الأنشطة الإقتصادية الذي يصاحبه تنوع في حجم ونوع وطبيعة المؤسسات القائمة بهذا النشاط، ناهيك عن اختلاف طبيعة النشاطات الإقتصادية الممارسة بين أنشطة تجارية وكذا صناعية وزراعية، خدمية....الخ. أما جملة العوامل التقنية فتترجم من خلال مستوى الإندماج أو عدمه بين المؤسسات في المجال الإقتصادي وعلى الخصوص جانب الإنتاج فكلما كانت هناك حالة من حالات تركز الإنتاج فنكون بصدد الإتجاه إلى إقامة مؤسسات كبيرة، أما إذا كان النشاط الإقتصادي يتسم بالتوزيع والتقسيم، بمعنى الإعتماد على منتجات مؤسسات الأخرى والتي تعتبر كمواد تموينية لمنتج ما فتكون الحاجة أكبر إلى وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وبخصوص العوامل السياسية فيمكن أن ترجع إلى مدى اهتمام الدولة بمختلف هيآتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المساعدات وتذليل الصعوبات من أجل تطوير وترقية هذه المؤسسات.

إن تقديم تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأخذ في الحسبان جملة من المعايير التي تعتبر محدد لحجم المؤسسة والتي تتمثل في حجم العمالة، قيمة الإستثمار، قيمة رأس المال (المبيعات)، نوعية التكنولوجيا المستخدمة[2] . إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى، وفي هذا الإطار سوف نستعرض أهم التعاريف الواردة في هذا الشأن.

1- تعريف البنك الدولي: لا يعطي البنك الدولي تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل نجده يميز عن طريق فرعه المؤسسة الدولية التمويل بين ثلاثة أنواع من هذه المؤسسات والمبينة أدناه والتي يعرفها كما يلي[3]:

* المؤسسات المصغّرة: وهي تلك المؤسسات التي يكون عدد موظفيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها اقل من 100.000 دولار أمريكي، كما لا يزيد إجمالي مبيعاتها عن هذه القيمة؛

* المؤسسات الصغيرة: وهي أكبر من الأولى والتي تظم أقل من 50 موظفا، وإجمالي أصولها وحجم مبيعاتها أقل من 03 مليون دولار أمريكي؛

* المؤسسات المتوسطة: وهي تلك المؤسسات التي يزيد عدد موظفيها عن 50 ويقل عن 300 موظف، أما قيمة مجموع أصولها وحجم مبيعاتها السنوية فيكون اكبر من 03 مليون دولار أمريكي وأقل من 15 مليون دولار أمريكي.

2- تعاريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتباين وتختلف التعاريف المقدمة لهذا النوع من المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل جهة إلى هذا القطاع، ومن جملة التعاريف نورد أهمها فيما يلي[4]:

* يعرف البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات المستقلة من حيث الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق؛

* أما إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية فتعرف هذه المؤسسات على أساس وجوب توفر جملة من الشروط والتي تتمثل في:

- استقلالية الإدارة والملكية؛
- محدودية نصيب المؤسسة من السوق؛
- عدد العمال يكون أقل من 250 عامل في حالة المؤسسات الصغيرة و أقل من 1500 للمؤسسات المتوسطة في بعض الحالات؛
- إجمالي الأموال المستثمرة يقل عن 09 مليون دولار؛
- أن لا تزيد القيمة المضافة عن 4.5 مليون دولار؛
- الأرباح الصافية المحققة خلال السنتين الماضيتين لا تفوق 450.000 دولار.

* أما لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية فإنها تعرف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- استقلالية الإدارة ووجوب أن يكون المدير للمؤسسة هو المال؛
- أن يتم توفير رأس المال عن طريق شخص أو عدد محدود من الأشخاص؛
- أن تكون هناك حدود عليا لحجم النشاط والأعمال المنفذة.

3- تعريف الإتحاد الأوروبي: اعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصدر في سنة 1996 المنبثق عن توصيات المفوضية الأوروبية بتاريخ 03 أفريل 1996على معايير عدد العمال واستقلالية المؤسسة وكذا قيمة رقم الأعمال والحصيلة السنوية لهذه المؤسسات، فتصنيف المؤسسات إلى مصغرة وصغيرة ومتوسطة بناءا على المعايير المتبعة يمكن ترجمته من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 01: معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي.

نوع المؤسسة	عدد العاملين الأقصى	الحد الأقصى لرأس المال	الحد الأقصى للموازنة
المؤسسة المصغرة	09	----	----
المؤسسة الصغيرة	49	07 مليون أورو	05مليون أورو
المؤسسة المتوسطة	249	40 مليون أورو	27 مليون أورو

المصدر: عثمان لخلف: مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص 130.

4- التعريف المعتمد في الجزائر: إن تحديد مفهوم وتقسيمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جاء متضمنا في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001، ومن خلال هذا القانون نجد أن المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد نهج نفس المنهج المتبع من طرف الإتحاد الأوروبي وكذا البنك الدولي، فقد حددت المادة الرابعة من هذا المرسوم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات ومهما كانت طبيعتها القانونية والتي تتوفر فيها الشروط التالية[5]:

- تشغل من 01 إلى 25 عامل؛

- رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار جزائري، أو أن مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 500 مليون دينار جزائري؛

- تستوفي معايير الإستقلالية المالية•.

هذا عن التعريف المجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه بالرجوع إلى المواد من 05 إلى 07 من القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أنه يتم التفرقة بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة، وكذا المتوسطة وذلك بإتباع نفس المعايير المتبعة من طرف ا إتحاد الأوروبي لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن الجدول الموالي يبين معايير تقسيم المؤسسات إلى مصغرة وصغيرة ومتوسطة. ويمكن ترجمة ذلك من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 02: معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي.

نوع المؤسسة	عدد العمال محصور بين	رقم الأعمال محصور بين	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	09-01	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	49-10	20 مليون دج – 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	205-50	200مليون دج- 02 مليار دج	أقل من 500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد، 05- 07 منه.

ثانيا- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال مجموعة التعاريف التي قدمناه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلاه يمكن لنا أن نستخلص أهم الخصائص المميزة لهذا النوع من المؤسسات، هذه الخصائص يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

* صغر حجم رأس المال، فإنشاء مؤسسة مصغرة أو صغيرة لا يحتاج إلى رأس مال كبير بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما أن احتياجات هذا النوع من المؤسسات من البنية التحتية تعد قليلة جدا؛

* يعتمد هذا النوع من المؤسسات في مجال التمويل سواء عند الإنشاء أو الإستغلال على الموارد الذاتية، حيث بينت الدراسة التي أجراها البنك الدولي سنة 1987 من خلال الإستمارات الإحصائية التي قدمها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة دول نامية أن جانبا كبيرا من استثمارات هذه المؤسسات تعتمد عن طريق التمويل الذاتي أو الإقتراض من الأصدقاء وأفراد العائلة[6]. إلا أن هذه الخاصية بدأت تتلاشى في وقتنا الحاضر خاصة في الجزائر وذلك بالنظر إلى الهيئات والهياكل التي وضعتها الدولة لتمويل ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* في غالب الأحيان يكون مالك المؤسسة هو مديرها المباشر، أي أنه يتم الجمع بين الملكية والإدارة؛

* سهولة التأسيس وذلك نظرا إلى صغر حجم هذا النوع من المؤسسات، فعادة ما تكون المدة اللازمة لإعداد المشروع ودراسته دراسة تقنية اقتصادية قصيرة، كما أن صغر حجم المشروع يؤدي إلى انخفاض تكاليف التأسيس والإنشاء؛

* مرونة وقدرة هذا النوع من المؤسسات على الإنتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع الظروف، هذا الامر سوف يؤدي إلى زيادة العدد ومنه المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية؛

* عادة ما يتسم هذا النوع من المؤسسات بانخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف العملية الإنتاجية والتخزين، كما أن هذا النوع من المؤسسات عادة ما يعاني من صعوبة تسويق وتوزيع المنتجات، لأن هذه الوظيفة تتطلب مبالغ مالية كبيرة؛ الأمر الذي لا تتوفر عليه كل المؤسسات، وبالتالي فقد تؤدي هذه الصعوبة إلى إفلاس وغلق العديد من المؤسسات[7]؛

* مادام أن هذا النوع من المؤسسات يقوم على توحيد الملكية والإدارة فعادة ما نجد هذه المؤسسات تعاني من نقص وقصور الهياكل الإدارية، إلا أن ذلك من ناحية أخرى يتيح سهولة الإدارة ويؤدي إلى بساطة ووضوح في تحديد الأهداف.

المحور الثاني: آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت السلطات الجزائرية العديد من آليات ووسائل الدعم، والهدف من كل ذلك هو إعطاء فرصة لهذه المؤسسات من اجل أن تنمو وتتطور للمساهمة في التنمية الإقتصادية في البلاد، في هذا المحور سوف نتطرق إلى أهم آليات الدعم والتي تتمثل في:

أولا- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذه الوكالة في ماي 2005 من اجل أن تعمل على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطوير، وفي هذا الإطار فإن هذه الوكالة تتكفل بالخصوص بما يلي[8]:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة و الاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية و نجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية عند الإقتضاء؛
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
- إنجاز دراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الإبتكار التكنولوجي وزيادة استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة؛
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛
- التنسيق مع الهيآت الأخرى المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف برامج التأهيل الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل قيام الوكالة بهذه المهام تم استحداث في المرسوم 165/05 مجلس التوجيه والمراقبة ضمن الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا المجلس يعد بمثابة الهيئة الرقابية والإشرافية على عمل هذه الوكالة.

ثانيا- مشاتل المؤسسات: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ويتم تشكيل هذه المشاتل في احد الأشكال التالية[9]:

* المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
* ورشة الربط: وهي هياكل دعم تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرة؛

* نزل المؤسسات: وهي هياكل دعم تتكفل بحاملي المشاريع المنتمين لميدان البحث.

تسهر هذه المشاتل بمختلف أنواعها وفروعها على تقديم الدعم الفني والمادي والاستشاري لمنشئي المؤسسات الجدد، كما تسهر على تشجيع بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع هذه المؤسسات على تحسين تنظيمها وهيكلها الإداري، كما تسهر في إطار مهامها على أن تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدى المتوسط والطويل عاملا استراتيجيا في تطوير الإقتصاد والمساهمة في إحداث التنمية الإقتصادية في مكان تواجدها[10].

ثالثا- جهاز القرض المصغر والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: نعني بالقرض المصغر ذلك القرض الذي يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويمنح هذا القرض إلى هته الفئات من اجل إنشاء وتكوين إما إحداق أنشطة حرفية أو صناعية أو حتى في إطار الصناعات التقليدية بما في ذلك الأنشطة الممارسة في البيت من طرف النساء الماكثات بالبيوت وذلك من اجل اقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط[11]. إن هذا الجهاز يهدف إلى بعث النشاطات المصغرة ومحاولة تطوير الأنشطة الفردية على الخصوص، ويستشف ذلك مما جاء في المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي 13/04 المتعلق بجهاز القرض المصغر والتي تنص على أن الإستثمارات المستفيدة من قروض هذا الجهاز لا يمكن أن تتعدى 400.000 دينار جزائري، وتتمثل الإمتيازات الممنوحة في إطار هذا الجهاز في الحصول على[12]:

* قرض بدون فوائد عندما تفوق تكلفة المشروع مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج)، يخصص لتكملة المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛

* تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها؛

* قرض بدون فوائد بعنوان اقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها ثلاثين ألف دينار جزائري.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار أن صندوق الضمان المشترك هو الذي يضمن مخاطر عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة في إطار القرض المصغر، كما أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتقديم الإستشارة والمعونة الفنية والمرافقة للمستفيدين من القرض المصغر وذلك من خلال ما يلي[13]:

* تسيير جهاز القرض المصغر ومنح قروض للمستثمرين الصغار بدون مكافئة؛

* تدعيم المستفيدين وتقديم الإستشارة ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم؛

* شرح وتبليغ للمستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة المؤهّلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

* ضمان ومتابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط الذي يربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، ويتم ذلك من خلال:

- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛

- تقديم الإستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛

- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة يكون هدفها تحقيق الإعلام و التّحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.

رابعا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: هي هيئة عمومية أُنشأت في 1996[14]، وهي مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها مكلفة بمرافقة وتمويل المشاريع المنجزة من طرف الشباب الذين تتراوح

أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة، كما أن هذه الوكالة تعنى بالمشاريع التي لا تزيد تكلفتها الإجمالية عن 10 مليون دينار جزائري، وهي تقدم المساعدة الفنية والمالية، تكون هذه المساعدة كما يلي[15]:

* تقديم مساعدة مالية على شكل هبة تتراوح نسبتها بين 28 و 29% من القيمة الإجمالية للمشروع

* المساهمة في تخفيض الضرائب البنكية في حال لجا صاحب المشروع إلى طلب قرض بنكي؛

* المساعدة في الحصول على التمويل عن طريق القرض البنكي الذي يبلغ 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع، وفي هذه الحالة فإن مساهمة صاحب المشروع تكون على أقصى تقدير 02% من قيمة المشروع؛

* منح مزايا ضريبية والتي تتمثل في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تخفيض التعريفات الجمركية عند الإنشاء، الإعفاء الضريبي عند مرحلة الإستغلال.

خامسا- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: يتكفل هذا الصندوق بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية والذين تتراوح أعمارهم بين 30- 50 سنة، بعدما كانت في السابق 35- 50 سنة، هذا الجهاز يدعم المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 10 مليون دينار جزائري، يقوم الصندوق بمنح عدة امتيازات مالية للأشخاص الذين يريدون إقامة مشاريع استثمارية وتتمثل هذه الإمتيازات في[16]:

* بخصوص المساعدة الحصول على التمويل يجب التنويه أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يعتمد على الصيغة الثلاثية للتمويل فقط ويكون ذلك كما يلي:

- مساهمة صاحب المشروع تكون 01% من المبلغ الإجمالي للمشروع الإستثماري عندما تقل القيمة الإجمالية لهذا المشروع عن 05 مليون دينار جزائري، وترتفع إلى 02% من المبلغ الإجمالي للإستثمار عندما تكون القيمة الإجمالية للمشروع محصورة بين 05- 10 مليون دج؛

- مساهمة الصندوق في المشروع عن طريق قرض بدون فائدة أو في شكل هبة تكون في حدود 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع الإستثماري عندما تقل القيمة الإجمالية عن 05 مليون دج؛ وتنخفض هذه النسبة إلى 28% من قيمة المشروع إذا تجاوزت القيمة الإجمالية للمشروع اعن 05 مليون دينار جزائري؛

- الحصول على قرض بنكي بفوائد مخفّضة في حدود 70% من قيمة المشروع، شرط الحصول على القرض من البنوك العمومية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري) ويكون التخفيض على النحو التالي:

- ✓ 80% من المعدل الذي تطبقه البنوك في مجال قطاعات الفلاحة والري والصيد البحري؛
- ✓ 60% من المعدل الذي تطبقه البنوك في باقي قطاعات النشاط الإقتصادي؛
- ✓ إذا كانت هذه الإستثمارات منجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا ترفع معدلات التخفيض إلى 95%.

* بخصوص الإمتيازات الجبائية فيمنح لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة تحت وصاية الصندوق من الإمتيازات التالية:

- في مرحلة تنفيذ المشروع: يتم تطبيق النسبة المخفضة 05% بخصوص الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة، كما يتم إعفاء أصحاب المشاريع من الرسم على القيمة المضافة ورسوم تحويل الملكية بخصوص الإقتناءات العقارية، وكذا الإعفاء من رسوم تسجيل العقود والمستندات.

- في مرحلة استغلال المشروع يتم الإعفاء من الضريبة على الدخل والضريبة على أربح الشركات حسب الحالة وطبيعة المشروع، ناهيك عن الإعفاء من الضريبة العقارية على الملكيات المبنية.

سادسا- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق في 11 نوفمبر 2002، بموجب المرسوم التنفيذي 373/02، ويتولى هذا الصندوق العديد من المهام المرتبطة بتقديم الإستشارة والضمان والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[17]، فهو يتولى ضمان القروض التي يبرمها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وكذا ضمان القيام بمتابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يضمن هذا الصندوق تقديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانه الإستشارة والمساعدة التقنية. بالإضافة إلى ذلك فهو يسهر على ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية، القيام بإبرام اتفاقيات شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، إعداد الإتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سابعا- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: تم إنشاء هذه الوكالة بموجب الأمر 03/01، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، والتي جاءت لتعوض الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، تسهر هذه الوكالة على مرافقة ومتابعة وتسهيل إنجاز الإستثمارات، كما تسهر الوكالة على تقديم العديد من الحوافز ذات الطابع الجبائي وغير الجبائي للمشاريع الإستثمارية، والتي نص عليها قانون الإستثمار[18]....الخ.

إضافة إلى هذه الهيئات هناك هيئات أخرى تعمل على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى وإن كان دورها ثانويا على غرار الوكالة الوطنية للعقار الصناعي؛ المجلس الوطني للإستثمار، غرف التجارة والصناعة، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية، صندوق تدعيم التصدير، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

المحور الثالث:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعدما تطرقنا في المحور الثاني من هذه الورقة البحثية إلى آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سوف نحاول أن نبين ونتطرق في هذا المحور إلى انعكاسات هذا الدعم على انتشار وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى القطاعي والإقليمي، ويتم ذلك من خلال التطرق إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية وحسب نوع النشاط، توزيع وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين جهات الوطن، كما سوف نتطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة نتيجة عدم القدرة على المقاومة.

أولا- من حيث كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:حسب البيانات المتوفرة فإن المعدل الوطني يبلغ حوالي 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة، إلا أن هذا المعدل ينخفض إلى 12 مؤسسة لكل 1000 نسمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالأشخاص المعنوية، كما تشير البيانات إلى أن هذا المعدل يتغير من منطقة إلى أخرى من مناطق الوطن فهو يمثل 17 مؤسسة لكل 1000 نسمة في وسط البلاد وينخفض إلى 11 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في جنوب البلاد، ويكون هذا المعدل أكثر انخفاضا في منطقة الهضاب العليا أين يبلغ 09 مؤسسات لكل 1000 نسمة[19]، وفي هذا الإطار نسجل اختلالات من حيث كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو حتى من حيث نوع المؤسسات المتواجدة، حيث نسجل:

آثار وانعكاسات سياسات الدعم الحكومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

* هيمنة المؤسسات المصغرة وهي وحدات ضعيفة بطبيعتها، وتعبر عن النقص المزمن في المؤسسات المتوسطة والتي توظف العمالة الكبيرة (أكبر من 50 عامل)؛

* التّموقع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميّز بالتركز الجغرافي بحوالي 60% في شمال البلاد و10% فقط في جنوب البلاد.

ثانيا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشير الإحصائيات المتوفرة أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ في سنة 2012 ما يساوي 687386 مؤسسة صغيرة ومتوسطة[20]، كما أن سنة 2013 عرفت زيادة في عدد هذه المؤسسات لتصل إلى 747934 مؤسسة[21]، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة على أن أزيد من 90% من هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة وصغيرة، إذ أن تصنيف المؤسسات يكشف عدم كفاية المؤسسات المتوسطة والذي يمكن أن يشكل عائقا لتنفيذ مشاريع كبرى في البلاد، والملاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعرف منحى تصاعدي وذلك ما يظهر من خلال بيانات الجدول الموالي.

جدول رقم 03: يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009- 2013.

السنوات	2009	2010	2011	212	2013
عدد المؤسسات	570838	619072	642913	687386	747934

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات 2009-2013.

كما نلاحظ من خلال البيانات المتوفرة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلال هذه الفترة يغلب عليها شكل أشخاص معنوية تابعة للقطاع الخاص، وهذا ما يظهر من خلال بيانات الجدول الموالي.

جدول رقم 04: يبين الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	2009	2010	2011	212	2013
المؤسسات الخاصة • أشخاص معنوية • أشخاص طبيعية • نشاطات حرفية	570240 335486 72669 162085	618515 369319 249196 ----	642314 383594 117260 141460	686825 407779 124923 154123	747387 441964 136622 168801
المؤسسات العمومية	598	557	599	561	547
المجموع	570838	619072	642913	687386	747934

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات 2009-2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة خلال الفترة 2009 إلى 2013 تتشكل في شكل مؤسسات (أشخاص معنوية)، بينما المؤسسات المنشأة في شكل أشخاص طبيعية فنسبتها ضئيلة بالمقارنة مع النوع الأول، كما أن المؤسسات العمومية التي تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعتبر قليلة العدد جدا بالمقارنة مع النوع الأول المتمثل في أشخاص معنوية تابعة للخواص، والتي مثلت في سنة 2013 ما نسبته 59,09 %، أما في سنة 2012 فقد مثلت ما نسبته59,32 %، كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشكلة في إطار المهن الحرفية تعرف

نسبا مرتفعة كذلك فقد مثلت في سنة 2012 ما نسبته22,42 % من إجمالي المؤسسات، أما في سنة 2013 فقد مثلت ما نسبته22,57 %.

ثالثا- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن: في هذا الإطار نجد أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بالتباين بين مختلف جهات الوطن، حيث كما ذكرنا عند التطرق إلى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن أكثر من 60% من المؤسسات تتركز في شمال البلاد. إن التوزيع غير المتوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتماشى والإستراتيجية الوطنية القائمة على إحداث تنمية متوازنة بين مختلف جهات الوطن، كما نلحظ أن السياسات الرامية إلى محاولة تنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب لم تتحقق، وبالتالي نرى في هذا الإطار بما تدعمه البيانات أدناه أن السياسات التحفيزية الرامية إلى توجيه المستثمرين للمناطق الجنوبية والهضاب العليا من البلاد لم تنجح نظرا للعديد من الأسباب التي نراها تقف حجر عثرة في سبيل ذلك ولعل أهمها:

* أن المناطق الجنوبية والهضاب العليا تتميز نوعا ما بقساوة الطبيعة وصعوبة المناخ، وبالتالي تعد هذه عوامل تنفير وليست عوامل جذب؛

* يتم تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا و الإستثمارات بشكل عام في المناطق الشمالية للوطن بالنظر إلى أن هذه المناطق تتوفر على الخدمات العامة (الهياكل القاعدية) المساعدة على التموين؛

* يلجأ المستثمرون إلى إقامة مشاريعهم ومؤسساتهم في المنطقة الشمالية للبلاد نظرا لكون أن هذه المنطقة تمتاز بقربها من المقرات الرئيسية للإدارات والهياكل التي لها علاقة بالإستثمار، كما أن هذه المنطقة تعرف بارتفاع عدد السكان وبالتالي توفر اليد العاملة.

تشير الإحصائيات أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر تتركز في 12 ولاية بنسبة تفوق 53% وهي كلها من الولايات الشمالية للوطن لتبقى 36 ولاية من الوطن لا تستحوذ إلا على أقل من 47% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، سوف نبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الولايات في الجدول الموالي.

جدول رقم 05: يبين ترتيب 12 ولاية حسب تعداد المؤسسات لسنوات 2011- 2013

الولاية / السنة	2011	الرتبة	2012	الرتبة	2013	الرتبة
الجزائر	44719	01	47253	01	50887	01
تيزي وزو	22669	02	24068	02	26267	02
وهران	17922	03	19200	03	20759	03
بجاية	17443	04	18872	04	20684	04
سطيف	16748	05	18044	05	19859	05
تيبازة	15000	06	16350	06	18109	06
بومرداس	13477	07	14463	07	15891	07
البليدة	1262	08	13620	08	15050	08
قسنطينة	12319	09	13010	09	14002	09
باتنة	9607	12	10314	11	11194	10
عنابة	9781	10	10357	10	11066	12
الشلف	9632	11	10040	12	10676	11

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على النشرة الإحصائية رقم 19، 21، 23 لسنوات 2011، 212، 2013.

بناءا على هذه المعطيات نجد أن إستراتيجية التوزيع المتوازن للإستثمارات المقامة في الجزائر بصفة عامة وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة غير متحققة مما يضر حتما بتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف جهات الوطن، حيث تشير الإحصائيات إلى استحواذ شمال البلاد على نسبة 59,32% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة، أما منطقة الهضاب العليا فقد كانت نسبتها في حدود 30,44% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة، بينما مناطق الجنوب فلم تمثل حصتها إلاّ 08,25%،وهي نسبة ضئيلة جدا وتنخفض هذه النسبة أكثر في منطقة الجنوب الكبير، حيث تبلغ النسبة أقل من 02% فقط

رابعا- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة: أو ما يصطلح على تسميتها بالمؤسسات الميتة، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة أن هناك عدد معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتم شطبها، ففي سنة 2013 تم تسجيل وفاة 2661 مؤسسة خاصة منها 2423 كشخص معنوي، 183 كشخص طبيعي، 55 مؤسسة في إطار النشاطات الحرفية[22]، كما تشير الإحصائيات أن سنة 2013 والتي عرفت زيادة في وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المكونة في شكل أشخاص معنوية والتي بلغت 2423 مؤسسة مقارنة ب 1987 مؤسسة مشطوبة خلال السداسي الأول من سنة 2012، حيث نجد أن معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأشخاص المعنوية الخاصة 0.55% سنة 2013 من إجمالي المؤسسات الموجودة والذي كان 0.49% في سنة 2012 فقط[23]، أما عن توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط فيمكن ترجمتها من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 06:يبين توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنوية خاصة) حسب قطاع النشاط لسنتي 2012، 2013

قطاع النشاط	سنة 2012	سنة 2013
الفلاحة	21	30
المحروقات؛ الطاقة؛ المناجم والخدمات المتصلة بها	07	11
البناء والأشغال العمومية	678	806
الصناعة التحويلية	236	279
الخدمات	1045	1297
المجموع	1987	2423

المصدر: وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات المتعثرة تكثر في قطاع الخدمات، بحيث نجد نسبة الوفيات في هذا القطاع تفوق 50%، كما أن النشاط التجاري في القطاع الخدماتي يعتبر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشاط الأقل دواما، حيث تم شطب في سنة 2013 حوالي 385 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهو ما يشكل نسبة تفوق 29% من مجموع المؤسسات المتعثرة في قطاع الخدمات، ليليها بعد ذلك المؤسسات العاملة في قطاع النقل والمواصلات، فقد بلغ عدد المؤسسات المشطوبة في هذا النشاط 257 مؤسسة، بنسبة تفوق 19% من إجمالي وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات. ويمكن لنا أن نترجم توزيع المؤسسات المتوفاة في قطاع الخدمات لسنة 2013 في الجدول الموالي.

جدول رقم 07: يبين توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات

قطاع النساط	سنة 2012	سنة 2013
النقل والمواصلات	250	257
التجارة	329	385
الفندقة والإطعام	105	113
خدمات للمؤسسات	199	355
خدمات للعائلات	139	165
مؤسسات مالية	05	08
أعمال عقارية	05	07
خدمات للمرافق الجماعية	13	07

المصدر: وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يرجع سبب وفاة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غي الغالي إلى عدم القدرة على المنافسة الموجودة في الميدان، لأن هذه المؤسسات كما ذكرنا في خصائصها تعتمد على موارد قليلة، وأنها تلقى مشاكل في مجال التسويق والتوزيع، ومن أجل التقليل من حالات الوفاة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السلطات أن تبذل مزيدا من الجهد من خلال المرافقة و وتقديم المساعدة من أجل أن تنمو هذه المؤسسات، حتى وإن وصل الأمر إلى حد إعفائها من جميع الضرائب وتقديم المعونات المالية لها بدون فوائد.

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الورقة البحثية نجد أن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة يستند إلى العديد من المعايير والتي تختلف من دولة إلى أخرى، كما وجدنا من خلال هذه الورقة البحثية أن الجزائر قد سارت في نفس النهج المتبع من طرف الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي بخصوص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها. ومن جهة أخرى وفي سبيل تطوير شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن الجزائر تضع العديد من الهيئات التي وجدت لتساهم في تطوير وترقية هذه المؤسسات ومساعدتها على التطور و الإنتشار، هذه الهيئات تقدم المساعدة الفنية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم ما توفره الدولة الجزائرية من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة انتشارها، ورغم أننا وجدنا من خلال هذه الورقة البحثية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد وتنامي مستمر من سنة إلى أخرى، إلا أننا نسجل بعض أوجه القصور في هذا المجال، فمثلا نجد أن عدد الوفيات المسجلة بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتزايد كذلك من سنة إلى أخرى، ورغم أن نسبة الوفيات لا تشكل نسبة كبيرة؛ إلا أنه يجب أخذ ذلك بعين الإعتبار من أجل إيجاد الحلول اللازمة للتقليل من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة، ومن جهة أخرى توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتميز بالتوزيع غير المتوازن بين جهات الوطن، فلقد تبين لنا وجود تباين كبير في عدد المؤسسات وتوزيعها بين مناطق الوطن؛ إذ تبقى النسبة الغالبة من هذه المؤسسات تتركز في المنطقة الشمالية للبلاد، بيد أنّ منطقة الهضاب العليا والجنوب الجزائري لا توجد به إلا نسبة ضئيلة من هذه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود اختلال في الإستفادة من مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات.

قائمة المراجع:

1- رابح خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 208، ص 16.

2- كاسر نصر المنصور، سوقي ناجي جواد: إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 41.

3- عثمان لخلف: مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص 130.

4- رابح خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سبق ذكره، ص 24.

5- القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة الرابعة منه.

● - تعتبر المؤسسة مستقلة حسب القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا كان رأسمالها لا يمتلك بنسبة 25% أو أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى

6- قوقع نادية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص 195.

7- ماهر حسن المحروق؛ إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن،2006، ص 3،4 بتصرف.

8- المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، المادة الخامسة منه.

9- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، المادة الثانية منه.

10- التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، مرجع سبق ذكره، المادة الثالثة منه.

11- المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 يناير 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر، المادة الثالثة منه.

12- نفس المرجع، المادة 07 منه.

13- المرسوم الرئاسي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المادة الخامسة منه.

14- تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

15- معلومات منشورة من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الموقع http://www.mdipi.gov.dz

16- معلومات من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منشورة على الموقع الرسمي للصندوق: https://www.cnac.dz

17- المرسوم التنفيذي رقم 373/02، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، المادتين 05، 06 منه.

18- لأكثر تفصيل حول ماجاء في قوانين الإستثمار من حوافز جبائية، أنظر المواد من 06 إلى 13 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم، المواد من 12 إلى 19 من القانون رقم 09/16، المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الإستثمار والملغي لأحكام الأمر 03/01.

19- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 21، 2012، ص 08.

20- نفس المرجع، ص 08.

21- وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23، 2013، ص 04.

22- وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص 17.

23- نفس المرجع، ص 19.